# ● ١٦٥٤ مشروعاً للانفتاح فى ١٠ سنوات استثماراتها ١٢ مليار جنيه

**وفى قطاع الاستثمار واجهة الانفتاح الاقتصادى يقول حنفى شعبان نائب رئيس هيئة الاستثمار انه لكى نتصور ما حققته لنا حرب اكتوبر المجيدة من مكاسب لابد لنا ان نتصور ماذا كان يمكن ان يكون عليه وضعنا اذا لم نحارب او اننا استمررنا فى حرب الاستنزاف، هل كان يتخيل انسان ان تتدفق رؤوس الاموال المصرية والاجنبية لاقامة مشروع فى منطقة مليئة بالصراعات العسكرية مهددة بالحرب بين لحظة واخرى ، حتى ولو فرض اننا كنا قد اعلنا سياسة الانفتاح قبل عام ٧٢ وقدمنا مزايا للمستثمر ، فابسط القواعد الاقتصادية تقول ان اقامة مشروع ما لابد ان يراعى فيها الاستقرار والامان ، اى انه باختصار لولا حرب اكتوبر لما امكننا ان نقيم بجهد الفرد المصرى والقطاع الخاص المصرى والاجنبى ١٦٥٤ مشروعا تمت الموافقة عليها حتى منتصف العام الحالى بلغ اجمالى رؤوس اموالها حوالى ١ر٧ مليار جنيه وبتكلفة استثمارية حوالى ١٢ مليار جنيه .**

حنفى شعبان

## عبد المنعم عثمان

وتتيح المشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى نهاية يونيو الماضى حوالى ٨ر٧٢ الف فرصة عمل يبلغ مجموع اجورها ٧٩ مليون جنيه سنويا، بينما تتيح مشروعات المناطق الحرة الموافق عليها حتى منتصف العام الحالى حوالى ١٩ الف فرصة عمل اجورهم السنوية حوالى ٤٨ مليون جنيه .

ولولا اضمحلال رأس المال المصرى للمناخ الذى شاع بعد حرب اكتوبر وما وفره قانون الاستثمار الذى صدر عام ٧٤ بعد عام واحد من النصر ، وما قدمه من ضمانات لم تكن موجودة من قبل هذا التأميم او المصادر والمزايا الاخرى العديدة لولا هذا كله لما اقدم المصريون على المساهمة بحوالى ٦٣٪ من اجمالى رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها داخل البلاد وحتى نهاية يونيو الماضى وهو ٣ر٤ مليار جنيه . مما تشجع ايضا العرب على المساهمة فى رؤوس الاموال للمشروعات الموافق عليها فى تلك الفترة بنسبة ٢٣٪ والولايات المتحدة والسوق المشتركة بنسبة ٩٪ .

واذا نظرنا لخريطة الاستثمارات الاجنبية فى مصر قبل عام ٧٣ وقبل اقرار قانون الاستثمار فاننا نجد انها كانت محصورة فى مجالين وحيدين هما مجال التنقيب عن البترول والسياحة والفنادق خاصة ، وقد اشاع الاستقرار الذى تحقق فى اعقاب الحرب وعند توقيع اتفاقيتى فض الاشتباك ثم توقيع اتفاق كامب ديفيد وتاكد العالم من ان سعى مصر نحو السلام اشاع كل هذا الجو المناسب لكافة انواع الاستثمارات وبدأت تفد الى مصر رؤوس اموال لمشروعات فى مجالات الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والخشبية والهندسية ومواد البناء والمعدنية والدوائية والتعدينية والبنوك وشركات توظيف الاموال والمستشفيات والاسكان والمقاولات واستصلاح واستزراع الاراضى والامن الغذائى .

وقد تطور عدد المشروعات الموافق عليها حتى نهاية يونيو ٧٥ سواء فى داخل البلاد أو فى المناطق الحرة ١٣٠ مشروعا الى ١٤٩ فى العام التالى ثم ١٤٧ مشروعا فى العام الثالث و ٢٠٢ فى العام الرابع و ١٥٧ فى العام الخامس و ١٨٠ فى العام السادس و ٣٠١ فى العام السابع و ٢٢٥ فى العام الثامن و ١٦٣ فى العام الماضى.

واذا كان الانفتاح هو احد ثمار حرب اكتوبر فان اهم ما قدمه الانفتاح لمصر هو الاستفادة من الموارد البشرية والقوى العاملة الكبيرة المتوافرة فضلا عن الموارد الاخرى كالخامات والسلع الوسيطة الخ وهى فرص عمل منتجة تزيد من معدلات التنمية وتدفع بالاقتصاد المصرى خطوات الى الامام ، هذا غير ما وفرته وتوفره هذه المشروعات من انتاج يسد حاجات الاستهلاك المحلى وتصدير جزء منه للخارج مما يوفر فى الحالتين النقد الاجنبى لمصر ويكشف عن القدرات الكامنة فى الانتاج المتوافرة باستخدام احدث ما انتجه العصر من تكنولوجيا .